مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تداول اليورو وآلية إطلاقه في اليورولاند الجديدة
اسم الكاتب: د. محمود زنبوعة، د. فادي الخليل، لبنه جديد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3936
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

تداول اليورو وآلية إطلاقه في اليورولاند الجديدة

الدكتور محمود زنبوعة*
الدكتور فادي الخليل**
لبنه جديد***

(قبل للنشر في 2003/9/28)

□ الملخّص □

لقد انطلق اليورو بقوة في مواجهة العملات الدولية الأخرى وتوقعات انخفاضه كانت واردة، إلا أن ما حدث فاق التوقعات فقد انخفض سعر صرف اليورو بشدة وفقد 27% من قيمته عند الانطلاق إلا أن الظروف السياسية التي استجدت على الساحة الدولية حققت نوعاً من الانفراج لصالح الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة وأعطت الفرصة لليورو لينال الثقة المطلوبة للقبول به في الأسواق الدولية، وتزامن ذلك مع إعلان الاتحاد الأوروبي عن توسع جديد له باتجاه أوروبا الشرقية مما سيزيد من رقعة التعامل باليورو، وقد يتعرض سعر صرفه لتقلبات قد تكون أشد من سابقتها نتيجة لاختلاف الواقع الاقتصادي بين الدول الجديدة والدول القديمة إذا لم يتم الاستفادة من الأخطاء الماضية التي تم الوقوع بها سابقاً والعمل على تلافيها.

* مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
** مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

La Délibration D' Euro Et Le Mécanisme De Sa Popagation Dans Les Nouvelles (Euro - Land)

Dr. Mahmoud Zanbouaa*
Dr. Fadi Al-Khalil**
Loubna Jdid***

(Accepted 28/9/2003)

□ Résumé □

L'Euro s'est lancé avec force contre les autres monnaies internationaux, les prévisions de sa baisse ont été possibles, mais ce qui s'est passé a dépassé les prévisions car le taux de change d'Euro a diminué ties fort á 27% de sa valeur au moment du début; mais les circonstances politiques renouvelées sur la scène internationale ont réalisé une sorte d'élargissement propre á l'union Européenne et á sa monnaie unificatrice, Elles ont donné la chance á l'Euro pour gagner la confiance nécessaire afin d'être accepté aux marchés internationaux, et cela a été accompagné avec l' annonce de l'union Européenne de sa nouvelle propagation vers l'Europe orientale et ce qui va augmenter le domaine de l'utilisation d'Euro et son taux de change pourrait subir des changements qui pourraient être plus fort que le précédent en raison de différence de la réalité économique entre les nouveaux et les anciens pays si on ne profite pas des anciennes erreurs qui ont été commis autrefois et travailler a' les dépasser.

***Enseignant Au Département D'économie Et De Planification, Faculté D'économie, Université De Damas, Damas, Syrie.**
****Enseignant Au Département D'économie Et De Planification, Faculté D'économie, Université De Tichrine, Lattaquié, Syrie.**
*****Etudiante En Magistère Au Département D'économie Et De Planification, Faculté D'économie, Université De Tichrine, Lattaquié, Syrie.**

مقدمة:

تختلف خريطة أوروبا في القرون الماضية عن خريطة أوروبا في القرن العشرين وستختلف عنها في القرن الواحد والعشرين فقد تحركت الحدود وقامت وحدات سياسية واقتصادية وانفصمت أخرى وتشكلت دول عظمى وإمبراطوريات ثم انهارت، إلا أن الأوروبيين استطاعوا الوصول إلى وحدة أوروبية توجها إطلاق اليورو في عدد من دول الاتحاد الأوروبي وبقي الباب مفتوحاً أمام أعضاء جدد راغبة في الانضمام إليه والتداول بعملته الموحدة.

إلا أن تداول اليورو في 12 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلق صعوبات ومشاكل عرضت سعر صرفه لانخفاض شديد فاق التوقعات، فكيف سيتم إذاً طرحه في الدول الجديدة المرشحة للانضمام إليه وخصوصاً من دول أوروبا الشرقية والتي تعتبر أقل في مستواها الاقتصادي من الدول السابقة (مع الأخذ بعين الاعتبار أن بريطانيا من الدول التي لم تنضم إلى اليورولاند وهي ذات اقتصاد قوي).

وهنا يمكن أن نحدد مشكلة البحث وذلك بمعرفة الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر صرف اليورو عند طرحه في التداول والتقلبات الشديدة التي خضع لها، وأن نحدد أهمية البحث بإيجاد الطريقة الملائمة لطرح اليورو في دول التوسع الجديد وبالاستفادة من التجربة السابقة في تداوله وذلك باستخدام أسلوب تحليلي يبين تأثر العملة الموحدة ببعض التحديات التي تواجهها وخصوصاً تحدي الدولار الكتلة النقدية الأكثر انتشاراً في العالم ويؤكد ضرورة التدرج في طرح اليورو للتداول في اليورولاند الجديدة.

لقد كان الأول من كانون الثاني عام 2002 المحطة الأبرز في المسيرة الاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية وهي إطلاق اليورو كعملة موحدة في التداول في اثنتي عشر دولة أوروبية مكونة بذلك اتحاداً نقدياً أوروبياً أو ما يسمى في الأدب الاقتصادي الأوروبي اليورولاند والتي يضم نطاقها الإقليمي (ألمانيا – فرنسا – إيطاليا – إسبانيا – هولندا – اليونان – البرتغال – بلجيكا – النمسا – ايرلندا – فنلندا – لوكسمبورغ) لتبقى ثلاث دول من الاتحاد خارج اليورولاند وهي الدانمارك والسويد وبريطانيا على أن تنضم لاحقاً. ويمكن تبيان مراحل إدخال العملة الموحدة وفق الجدول الزمني الملحق بالدراسة.

وعلى الرغم من أن اليورو انطلق قوياً وبسعر صرف يعادل 1.12 دولار أمريكي إلا أنه بدأ بالانخفاض (انظر الرسم البياني المرفق بالدراسة) ولعدة أسباب:

1- لم تلق العملة الجديدة الثقة المطلوبة من الأوروبيين وهذا أفقد اليورو ميزة القبول به كعملة قابلة للتداول داخلياً وأفقده بالتالي ميزة القبول به كعملة دولية.

2- ارتفاع الأسعار في دول اليورولاند يعود ذلك إلى:

آ- اختلاف معدلات النمو فيما بينها مثلاً يرتفع في فرنسا وألمانيا على حين ينخفض كثيراً في اسبانيا واليونان، إضافة لذلك أن النظم الضريبية في هذه الدول لاتزال متباينة حتى الآن.

ب- عملية الإصدار النقدي الكبير لليورو والتي بلغت حسب ما أعلن البنك المركزي الأوروبي يوم إطلاقه ستة مليارات عملة ورقية و40 مليار عملة معدنية وبالتالي تعتبر أكبر عملية إصدار في التاريخ وهذا أدى إلى ضغوط تضخمية كان لها انعكاسها على ارتفاع الأسعار.

ج- صرح رئيس البنك المركزي الأوروبي (فيم دويزنبرغ) أنه تم ارتكاب بعض الأخطاء عند إطلاق اليورو وأهمها إخفاء بعض المعلومات التي تتعلق بارتفاع أسعار بعض أنواع السلع لذلك لم تشدد المراقبة مما أدى إلى ارتفاع أسعار معظم أنواع السلع حيث استطاع أصحاب الأعمال استغلال هذه الظروف بشكل

مناسب (لتغطية التكاليف الناجمة عن التحويل إلى اليورو)، ونتيجة لعدم توافر المعلومات وعدم الوعي للتجربة الجديدة خضع المواطنين لهذه الزيادة وطالبوا برفع الأجور وهذا أدى إلى تضخم أضيف للضغوط التضخمية الناتجة عن الإصدار.

وقد حدد الأوروبيون في معاهدة ماستريخت نسباً معينة اعتبر تحقيقها بمثابة شروط لدخول الدولة إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي:

1- ألا تزيد نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج القومي لها عن 60%.

2- ألا يزيد عجز الموازنة عن 3% من إجمالي الناتج المحلي.

3- الحفاظ على معدل تضخم منخفض بحيث لايزيد عن 1.5% مقارنة بالدول الثلاث الأقوى اقتصادياً في الاتحاد.

4- أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة وبحدود 2% وخصوصاً للقروض طويلة الأجل.

هذا فضلاً عن الشرط المتعلق بقيمة العملة والذي يفترض ألا تتغير قيمتها عن ± 2.5% [1] (بالنسبة لمتوسط القيمة المحدد في النظام النقدي الأوروبي) عن السنتين السابقتين للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي.

لقد كان تحديد هذه النسب نتيجة لدراسة معمقة في الاقتصاد الأوروبي ووجد أنه عند هذه النسب سيتحقق الاستقرار في الأسعار، ولكن كيف سيؤدي تحقيق معدل عجز عام 3% ودين عام 60% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم منخفض إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار؟

وجد أنه بمعدل 3% للعجز العام و60% للدين العام يتحقق نمو للناتج الإجمالي المحلي الأسمي يعادل 3% نمو حقيقي +2% معدل تضخم حسب المعادلة:

$$d = x.\ b^{(2)}$$

b مستوى الدين العام المستقر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

x معدل النمو الاسمي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

d العجز الموازني بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

$$d = x.\ b$$

$$(0.03 + 0.02) * 0.6 = 0.03$$

وبالتالي فإن نمو الدين العام والعجز العام ليتجاوزا القيم المحددة يؤثر سلباً على معدل التضخم وبالتالي على استقرار الأسعار ومع استحالة تحقيق استقرار الأسعار بوجود عجز ودين متجاوزين للقيم المحددة سيتعطل عمل المصرف المركزي الأوروبي وتضعف فعالية السياسة النقدية العامة لتحقيق استقرار الأسعار على المستوى الأوروبي وهذا يؤدي إلى:

1- عدم القدرة على مقارنة القدرات الشرائية.

2- اختلاف الأسعار بين أي بلدين.

3- اختلاف معدلات الفائدة ومعدلات الصرف ومعدلات التبادل على المستويات الوطنية[3].

وهذا ماحدث فعلاً بعد إطلاق اليورو وأثر إلى حد كبير على سعر صرفه وانخفضت قيمته ووصلت إلى أدنى مستوى لها في تشرين أول عام 2000 لتفقد 27% من قيمته عند الانطلاق (انظر الرسم البياني المرفق بالدراسة).

3- بمقارنة بسيطة نرى أن اليورو يتداول في منطقة يبلغ عدد السكان فيها 300 مليون نسمة[4] (مع مراعاة استبعاد الدول غير المنضمة لليورولاند) والدولار يتداول في أيدي 260.8 مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية والين يتداول في أيدي 124.7 مليون نسمة[5]، وبالتالي فإن حجم التداول الداخلي لليورو يفوق حجم التداول للدولار والين. ولكن نتيجة لعدم الثقة به كعملة دولية فإن معظم المعاملات المالية والتجارية في العالم تتم بالدولار والين وإن كان بنسبة أقل، كما أن اليورو يخرج من عملية التسعير للمنتجات العالمية حتى ولو كانت داخلة إلى الاتحاد الأوروبي كالنفط مثلاً.

4- بدأت الحرب الخفية بين اليورو والدولار منذ انطلاق اليورو حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع القيمة التعادلية للدولار وهذا أفقد اليورو وحتى الشهر السادس 15% من قيمته مقابل الدولار لينهي عامه الأول معادلاً له في سعر صرفه (انظر الرسم البياني المرفق).

لقد كان للعوامل السابقة وخصوصاً لارتفاع الأسعار دوره في ضعف الإنفاق وتباطؤ الإنتاج وتراجع الثقة بالأسواق مما أثر على معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 0.8 لعام 2002 حسب ما أعلنته المفوضية الأوروبية[6] مع كل مايعكسه ذلك من آثار سلبية على معظم المؤشرات الاقتصادية في المجتمع وخصوصاً متوسط دخل الفرد وقدرته الشرائية.

والأوروبيون ومنذ إطلاق اليورو أملوا أن يحقق لهم منافع ذاتية تكون مضمونة على صعيد تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وهم يجدون أنه سيحقق العديد من المزايا الأوروبية أهمها:

1- تدعيم عملية الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في السوق كما أنه سيشكل كتلة نقدية صلبة داعمة لتحقيق طموح الوحدة السياسية الأوروبية وسيسرع عملية الاندماج القانوني والضريبي والمالي في أوروبا.

2- إن اليورو سيمكن من تحديد نفقات الإنتاج وخاصة بالنسبة للمنتجات التي تستخدم فيها مكونات من البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي بحيث يحقق تحديد الأسعار بدقة أكثر ومن ثم تحديد أكثر دقة لمعدلات الربح.

3-تجد المفوضية الأوروبية أن اليورو سيحقق درجة عالية من الشفافية في الأسعار فمهما كان مصدر السلعة (من بين دول اليورولاند) فإنه سيحدد تلقائياً بعملة واحدة وهذا سيسهل عمليات الانتقاء والتسوق وبالتالي اشتداد درجة المنافسة بين الدول المنتجة وبالتالي ارتفاع جودة السلع المصنعة وانخفاض في أسعارها للمحافظة على قدرتها التنافسية كون الدول الأعضاء لن تتمكن بعد اليورو من تخفيض قيمة عملاتها للحصول على فوائد تنافسية وكل هذا يصب في مصلحة المستهلك الأوروبي وزيادة في رفاهيته الاقتصادية.

4- سيساعد اليورو على تخفيف حدة التضخم (في الأجل الطويل) من خلال تثبيت سعر صرف العملة الموحدة وخاصة أن المصرف المركزي الأوروبي هو الذي سيتحكم بها وسيكون في ذلك أقوى مما كانت عليه المصارف الوطنية[7]. وبالتالي سيتم تخفيض معدلات الفائدة عليه وهذا سيحقق له استقراراً عالمياً وثقة دولية تجعله وحدة نقد دولية ذات دور رئيسي في المعاملات المالية والتجارية العالمية.

5- يرى الأوروبيون أن وجود عملة واحدة في 12 دولة أوروبية (مع قابلية زيادة العدد مستقبلاً) سيوجد بيئة تنافسية وخصوصاً في مجال توفير الاستثمارات في أوروبا وستزداد القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الأوروبية في اليورولاند وغيرها من مناطق العالم.

6- أهم ماسعت إليه أوروبا من إطلاق عملتها الموحدة في الوقت الذي حددته هو:

آ- طرد الدولار من السوق الأوروبية.

ب- طرد الدولار من المعاملات بين السوق لأوروبية والعالم الخارجي إلى أقصى حد ممكن.

وبالتالي سيحقق لأوروبا التحرر من الهيمنة المالية الأمريكية التي رزحت تحتها بعد مشروع مارشال.

7- يرى الأوروبيون أن اليورو سيعيد صياغة أسواق المال الأوروبية لتصبح أكثر فعالية من خلال تطوير أسواق إئتمانية أوروبية واسعة النطاق وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الأوروبي وتفعيل آليات التكامل المصرفي الأوروبي لخلق نواة لكتلة نقدية أوروبية تضاهي الكتلة الأمريكية أو اليابانية في العالم، كما أن عملة اليورو ستزيد عمليات الإقراض لأنها ستكون أكثر استقراراً من العملات المنفردة المكونة لها.

وترى المفوضية الأوروبية أن اليورو سيعاني من مشكلات حقيقية في الأجل القصير سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي إلا أنها تؤكد أنه طرح في الوقت المناسب، يقول المفوض الأوروبي إيف تيبودوسيلغي أن اليورو "يوفر أول فرصة حقيقية لتعزيز استقرار النظام النقدي العالمي وذلك منذ انهيار نظام بريتون وودز"[8] حيث يأتي في فترة تتعولم فيها التجارة والنشاطات المالية والاقتصادية وتفقد فيها الاقتصاديات المجزأة أهميتها وقدرتها على المنافسة ويحاول الدولار فيها استغلال الوضع ليهيمن على العالم.

المتغيرات السياسية والدولية وتأثيرها على سعر صرف اليورو

إن الظروف السياسية التي استجدت على الساحة الدولية وخصوصاً أحداث 11 أيلول كان لها بالغ الأثر في قلب الموازين الاقتصادية حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة اقتصادية نتيجة الحرب التي أعلنتها على أفغانستان فارتفعت الضرائب المفروضة وانخفض الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي مكوني الدخل القومي لصالح الإنفاق العسكري وتغير اتجاه تدفق الاستثمارات فارتفع العجز المالي لها ويتوقع أن يبلغ للسنتين الماليتين 2003 – 2004 إلى 315 مليار دولار وعجز الميزانية حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي[9] فانخفض التعامل بالدولار وانخفض سعر صرفه مقابل اليورو حيث بلغ سعر صرف اليورو مقابل الدولار في آذار 2003 حوالي 1.0882 (انظر الرسم البياني المرفق) ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب أخرى ضد العراق مما عمق الأزمة الاقتصادية الأمريكية نتيجة لارتفاع الإنفاق العسكري حيث أعلن مدير موازنة البيت الأبيض (بن برنانكي) أمام الكونغرس أن احتلال العراق سيكلف 7.3 مليار دولار حتى نهاية أيلول[10].

إلا أن ارتفاع سعر صرف اليورو لم يكن تعبيراً عن القيمة الحقيقية له وإنما نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار فبعد إعلان ألمانيا وفرنسا معارضتهما للحرب الأمريكية على العراق ساد جو من الكساد الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي وارتفعت الأسعار وانخفضت القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية وارتفع العجز في الميزان التجاري الأوروبي وهذا ما دعا شرويدر للإعلان: "بضرورة تخفيض سعر صرف اليورو من أجل زيادة الصادرات الأوروبية"[11].

وهنا نقول أنه يجب على دول الاتحاد الأوروبي إما تخفيض سعر المادة المصدرة لخلق الطلب عليها أو تخفيض سعر صرف اليورو لأن ذلك سينشط حركة التجارة استيراداً وتصديراً وستدخل استثمارات أجنبية جديدة وستخلق استثمارات داخلية نتيجة لنشاط الاقتراض من البنوك وسيفرج عن المخزون مما سيؤدي إلى تغطية جزء من عجز

الميزان التجاري وهذا سيكون بداية الحل لأزمة اقتصادية وقع فيها الاتحاد الأوروبي وارتفع فيها سعر صرف اليورو كانعكاس للظروف السياسية العالمية بعيداً عن الواقع الاقتصادي الحقيقي له.

آلية إطلاق اليورو في دول التوسع الجديد:

أعلن الاتحاد الأوروبي عن ترشيح انضمام عشر دول من أوروبا الشرقية إليه وهي (قبرص – التشيك – استونيا – لاتفيا – المجر – بولونيا – ليتوانيا – مالطة – سلوفاكيا – سلوفينيا) لتصبح أعضاء كاملة العضوية في عام 2004 موعد انتخاب البرلمان الأوروبي، وقبول انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي يعني أنها حققت معايير كوبنهاغن المتعلقة: "بضرورة وجود نظام ديمقراطي فيها واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات الوطنية ومستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة ونظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية يقوم على تطبيق مبادئ اقتصاد السوق المتوافقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية هذا فضلاً عن أنه يجب أن تتوفر فيها القدرة على النهوض بأعباء العضوية"[12]، وبذلك سيصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 25 دولة وبالتالي فإن رقعة التعامل باليورو ستزداد لأن هذه الدول ستصبح لاحقاً أعضاء في اليورولاند بعد تطبيقها لشروط ماستريخت السابقة.

إن الدول الجديدة ستحقق للاتحاد الأوروبي زيادة في عدد السكان وفي المساحة والامتداد الجغرافي وتداول أكبر لليورو، إلا أن عملية إطلاق اليورو في هذه الدول يجب أن يرافقها الكثير من الحيطة والحذر لتجنب الوقوع في الأخطاء السابقة، فالتوسع المرتقب في استخدام اليورو سيؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرفه وكما حدث سابقاً سيرافق إطلاق اليورو ارتفاع الأسعار (وإن كان لبعض أنواع السلع) حتى يتم التعادل في الأسعار بين الدول الجديدة والقديمة، وهذه العملية يجب أن تخضع لمراقبة شديدة من قبل السلطات النقدية، وكذلك الاحتياطي الذي سيتم استبداله باليورو سيؤدي إلى ارتفاع المعروض النقدي من اليورو وهذا سيؤدي إلى تضخم يضاف إلى الضغوط التضخمية التي سترافق إطلاق اليورو والتي سبق ذكرها؛ هذه عوامل جميعها ستؤثر على التعامل باليورو وعلى سعر صرفه تجاه باقي العملات الدولية الأخرى.

وهنا نرى أنه يجب على الدول الأوروبية وبعد أن تَحقق ارتفاع في سعر صرف اليورو وإن كان كانعكاس للظروف العالمية أن تعمل على ألا ينخفض بشدة كما في السابق وبالتالي عليها ألا تطلق اليورو في الدول الجديدة وبشكل يودي بالنتائج التي تحققت، وإنما الاستفادة من التجربة السابقة وذلك بالتدرج في إطلاقه أولاً في الشركات والبورصات والمؤسسات المالية والنقدية للدول حديثة الانضمام ومن ثم إطلاقه في التداول وفق التسلسل التالي:

بداية في الدول التي تحقق شروط ماستريخت ثم في الدول ذات متوسط دخل الفرد المرتفع، حيث أقر الاتحاد أن متوسط دخل الفرد في هذه الدول يجب أن يصل إلى 75% من متوسط دخل الفرد في المجموعة وبالتالي فإن عملية اندماج هذه الدول في الاتحاد النقدي الأوروبي ستكون أسهل وأقل مخاطر من انضمام الدول الأخرى لأن هذا المؤشر سيعكس إلى حد كبير الوضع الاقتصادي للبلد (النمو، الناتج، الدخل..) وعليه يمكن أن يتداول أولاً في سلوفينيا والتشيك والمجر وبولونيا واستونيا.

وفي مرحلة لاحقة يمكن إدخاله في الدول الأكثر قرباً للوفاء بشروط ماستريخت وخصوصاً لبند معدل التضخم وذلك للتقليل من الضغوط التضخمية السابق ذكرها عندما تصبح هذه الدول أعضاء كاملة العضوية في اليورولاند.

لقد كان الأمل في اليورو وبعد انطلاقته القوية أن يكون عملة منافسة في الأسواق المالية والتجارية العالمية بحيث يمكِّن من التخلص من سيطرة الدولار وتفادي مخاطر ذبذبته وتسعير المنتجات العالمية بموجب سلة عملات وليس بالدولار فقط، إلا أن تأثر اليورو الشديد بالظروف العالمية وتقلب سعر صرفه بموجبها يجعل عملية التوسع في تداوله أمراً خطيراً، فقد تؤدي المشاكل الناجمة عن إطلاقه في الأجل القصير إلى الإطاحة بالمنافع التي ستحقق منه في الأجل الطويل. لذلك يجب أن تخضع هذه العملية لرقابة شديدة حتى لاتفشل هذه التجربة الفريدة في التجمع الإقليمي لدول كانت لنصف قرن أشد الدول عداوة فيما بينها.

الجدول الزمني لإدخال العملة الأوروبية الموحدة

1 تموز 1990	بدء المرحلة الأولى من النظام الاقتصادي والنقدي "تحرير انتقال السلع والبضائع من الرسوم فيما بين الدول الأعضاء".
1 تشرين2 1993	بدء العمل بنظام السوق الأوروبية الموحدة.
1 تشرين2 1993	تجميد العمل بالإيكو والتحول إلى اسم الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية ماستريخت وبدء المرحلة الثانية من النظام الاقتصادي والنقدي.
1 كانون2 1994	إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت وتسريع خطوات التقارب الاقتصادي بين أعضاء الاتحاد.
31 أيار 1995	المفوضية الأوروبية تتبنى مشروع الورقة الخضراء للعملة الموحدة.
15-16 تشرين1 1995	استبدال الإيكو باليورو في مؤتمر مدريد ووضع برنامج ومني للانتقال إلى العملة الموحدة الجديدة 1999.
31 كانون1 1996	وضع الأسس القانونية والتنظيمية لإنشاء البنك المركزي الأوروبي ECB.
1 كانون2 1999	إنشاء البنك المركزي الأوروبي وبدء المرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي وتحديد أسعار صرف العملات الأوروبية وبدء العمل باليورو في حال المديونية العامة.
1 كانون2 1999 حتى 1 كانون2 2002	البنك المركزي الأوروبي يبدأ طباعة أوراق النقد الخاصة باليورو وسحب العملات المحلية من الأسواق.

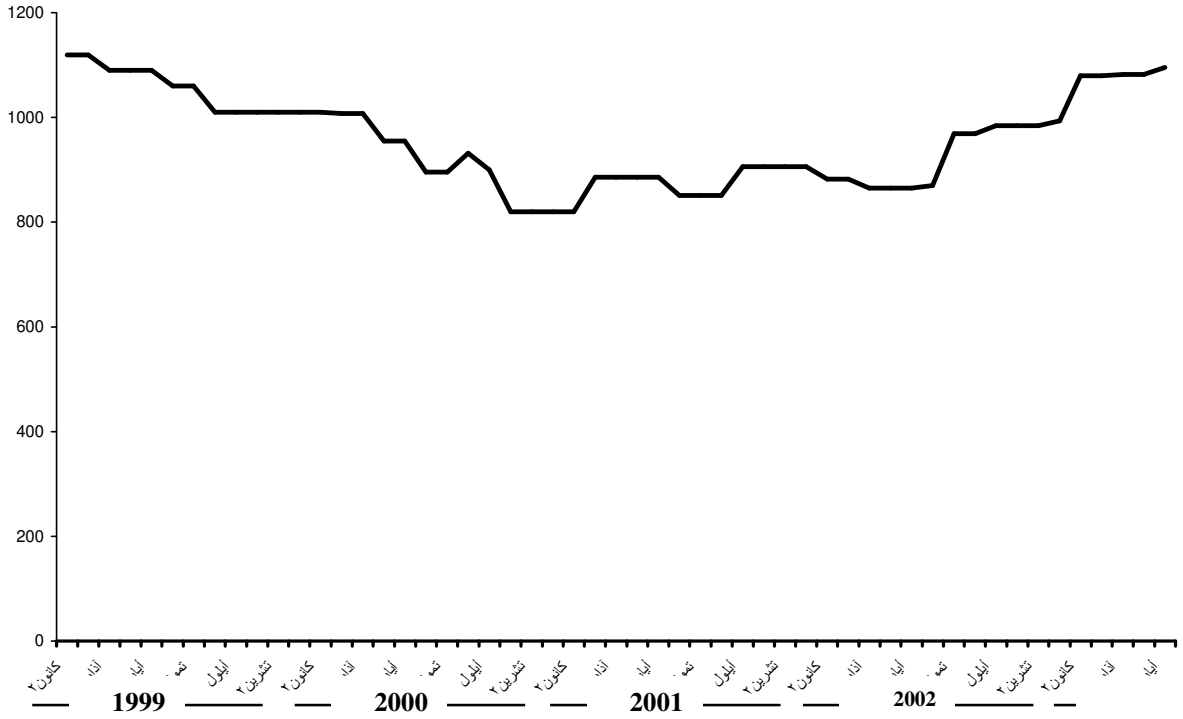
المصدر: P.P 106 - 107. Europe from A to Z guide. European integration.

سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي

	1999	2000	2001	2002	2003
ك2	1.112			0.882	1.08
شباط		1.008	0.886		
آذار	1.09			0.865	1.0822
نيسان		0.955			
أيار					1.0956
حزيران	1.06	0.896	0، 851	0.87	

تموز				0.969	
آب	1.01		0.932		
أيلول		0.906	0.9	0.984	
تشرين1			0.82		
تشرين2		0.906			
ك1	1.01			0.993	

المصدر: المركز السوري الأوروبي.



المراجع:

.....

1- إحسان هندي، عدد 64 – 2000، *التكتلات الاقتصادية العالمية الاتحاد الأوروبي نموذجاً*، مجلة معلومات دولية، سورية، مركز المعلومات القومي، ص47.

2- De Silguy Yves - thiboult - L'euru - France. Roselyne deayal, Librairie Generale - France. 1998.

3- المرجع السابق.

4- *تعميم تداول اليورو، الحدث الاقتصادي الأبرز في مطلع 2002*، جريدة الاقتصادية، عدد 28 تاريخ 2002/1/6.

5- *الكتاب الاستراتيجي السنوي*، 1997 – 1998 – الإصدار الأول – مركز المعلومات القومي، إدارة الدراسات الاستراتيجية، سورية.

6- *منطقة اليورو: الانتعاش الاقتصادي مهدد*. جريدة الثورة، عدد 12015 تاريخ 2003/2/2.

7- *اليورو* – مجلة نيوز فلاش – العدد الأول. 1999 – ص41.

8- جريدة الحياة الاقتصادية – العدد 13085 – الجمعة 1999/1/1.

9- جريدة تشرين – عدد 8537 تاريخ 2003/1/30.

10- *احتلال العراق سيكلف 7.3 مليارات دولار حتى نهاية أيلول*. جريدة الاقتصادية، عدد 108 تاريخ 2003/8/3.

11- جريدة تشرين – عدد 8676 تاريخ 2003/7/12.

12- د. صلاح سالم زرنوقة، عدد 142 – 2000، *توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي (الواقع والتحديات)*. مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، ص 83.